

## التجربة التنموية في العراق بين حقائق الفشل ومقومات النجاح

علياء حسين خلف / طالبة دكتوراة  
أ.م. د عبد الزهرة فيصل يونس / عضو هيئة تدريس  
الجامعة المستنصرية/ كلية الادارة والاقتصاد/قسم الاقتصاد

### المستخلص

التجربة التنموية العراقية ساحة صراع، يتبادل داخلها الأدوار الحوافز الذاتية والدوافع الخارجية لتجذير معالم التخلف او استحداث عناصر النجاح، وعلى وفق مؤشرات التقدم المستنبطة من التجارب التنموية العالمية كان الاقتصاد العراقي يراوح مكانه، لا يقترب من الصورة المعيارية للتقدم شبرا الا ليبتعد عنها أمثارا، والسبب في كل الأحوال خارجي بعمومه، ومن اجل التوصل الى فهم دقيق للجدل الذاتي والموضوعي في احباط المسيرة التنموية العراقية ارتأينا دراستها عبر محورين هما:

**المحور الأول:** التحديات الاقتصادية.

**المحور الثاني:** التحديات المدنية.

وقد خلصنا من دراستنا الى نتيجة جوهرية مفادها " ان مؤشرات السلطة بوصفها المحرك الجوهري للعمل التنموي ظلت بعيدة عن " الرشادة والفاعلية"، فاحتل العراق بموجب ذلك مرتبة متقدمة في قائمة الدول الأكثر هشاشة التي تسببت ومنيت بالإخفاق في آن واحد معاً.

**الكلمات الرئيسية:** الدفع التنموية، والاختلاف التنموي الكلمات الرئيسية

## The Development Experience In Iraq Between The Facts Of Failure And The Ingredients For Success

Alyaa Hussein Khalaf  
Dr. .Abdul-Zahrah F.Younis

alyaahkhalaf@gmail.com  
Maazher57@gamil.com

### Abstract

The Iraqi development experience is an arena of conflict, in which the roles of self-motivations and external motives are exchanged to root the landmarks of underdevelopment or create elements of success, since according to the indicators of progress derived from global development experiences, the Iraqi economy was at a stagnant position, not approaching the standard image of progress by about a few meters away from it. The reason in all cases is external in general, and to reach an accurate understanding of the subjective and objective debate in thwarting the Iraqi development process, we decided to study it through two axes:

The first axis: economic challenges.

The second axis: civil challenges.

We have concluded from our study to a fundamental conclusion that “indicators of authority as the essential engine of development work have remained far from “rationality and effectiveness, ”thus Iraq occupied an advanced position in the list of the most fragile states that both caused and died at the same time.

**Keyword: Developmental Push, Developmental Failure**

### المقدمة:

لا زال الشوط بعيداً امام الاقتصاد العراقي ليتمكن من تأسيس مسارات تنموية تمتلك خاصية الدفع الذاتي والنمو المستدام، الامر الذي يؤكد قصور الجهاز الإنتاجي عن مواكبة تطور هيكل الحاجات البشرية ونوعيتها على كافة الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فضلاً عن تجذر ظاهرة اختلال البنية الاقتصادية وتكامل حلقاتها الأساسية.

ويُعد هذا الإخفاق التَنَمُوي نتيجة طبيعية لسلسلة الإخفاقات المترابطة تاريخياً والتي نجمت في الأعم الأغلب عن ضبابية الرؤية وتشظي القرار التَنَمُوي وانعدام الاستقرار السياسي، حتى يمكن القول ان القانون الذي حكم العراق هو الاضطراب المستدام.

**مشكلة البحث:** تكمن مشكلة البحث في الإجابة عن التساؤل الآتي: ماهي العوامل التي أدت الى الإخفاق التَنَمُوي في العراق؟ وما هو نصيب العوامل الداخلية والخارجية من التأثير المُعَوَّق لمسارات الدفع التَنَمُوي؟

**أهمية البحث:**- تكمن أهمية البحث في محاولة السعي لتشخيص عوامل الإحباط ومعالم الفشل للتجربة التنموية العراقية، وإيجاد سياسات صناعية واستثمارية مستديمة لغرض تحقيق أهداف الدفع التنموي ومكافحة الفساد بكل اشكاله، والعمل على تطوير رأس المال البشري، الذي يشكل مقوماً أساسياً من مقومات النجاح التنموي، وبالتالي تجاوز أسباب الفشل التنموي.

**فرضية البحث:**- ينطلق البحث من فرضية عدم قدرة الاقتصاد العراقي على تجاوز ازماته الممتدة منذ مرحلة التسعينيات والمتمثلة بضعف القدرات الإنتاجية وغياب الرؤية التنموية والتنافر بين البعد المحلي والدولي في تحديد مسارات التنمية، وهذا وحده كافٍ لتصنيف التجربة العراقية ضمن إطار التجارب التنموية الفاشلة ولأغراض معالجتها لا بد من تحقيق إنعاش وتحفيز القطاعات الاقتصادية الرئيسية وتنويع مصادر الدخل الوطني، تعزيز وتطوير البناء السياسي والمؤسسي للدولة.

**هدف البحث:**- يهدف البحث إلى استعراض الخصائص العامة وتشخيص المشاكل والتحديات التي واجهت التجربة التنموية العراقية، والتي ادت الى فشلها وتعدد مساراتها.

**منهجية البحث:**- اعتمدنا في بحثنا المنهج الاستقرائي بأسلوبه الوصفي التحليلي، واستناداً إلى البيانات المستمدة من الإحصاءات الرسمية وشبه الرسمية.

عانى الاقتصاد العراقي من تفاقم حدة الاختلالات ذات الطابع الهيكلي، والتي أثرت بشكل سلبي على استدامة النمو الاقتصادي، ومن ثم انعكاسه على عملية الدفع التنموي بمختلف ابعادها، واشتد عبء هذه التحديات بسبب عوامل داخلية، أو قد تعود لعوامل خارجية، مما أسفر عن تراكمات ناجمة عن اتباع هذا المسار التنموي، ولاسيما انتشار البطالة وارتفاع معدلات الفقر وقصور في مستويات العدالة الاجتماعية، وهكذا يتطلب مواجهة هذه التحديات معالجة فاعلة بما يهيئ مستلزمات تحقيق عملية الدفع التنموي للاقتصاد العراقي

**المحور الأول/ التحديات الاقتصادية:**- تواجه عملية التنمية في العراق تحديات اقتصادية كبيرة، يمكن استعراض البعض منها كآتي:

**أولاً/ النمو الاقتصادي:** ان اهم القيود المانعة لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام هو انعدام الامن ونشوب الصراعات المسلحة وشيوع الاضطرابات السياسية والاجتماعية، وتركيز الحكومة على الانفاق العسكري، مما يزيد من معدلات البطالة والفقر.

(Idris, 2018 p. 10)

لأن الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي، احادي الجانب اصحت حساسيته لأحوال الأسواق الدولية عالية جداً، وبذلك اصبح نموه متذبذباً، خاصة بعد عام 1958، حيث ازدادت درجة الاعتماد على النفط بوصفه مصدراً للإيرادات ومكوناً مميزاً للصادرات.

ان بلوغ الغايات نحو تحقيق التنمية واستدامتها لا بد لها ان تنطلق من نمو اقتصادي متنام ومستمر وهذا ما تحقق على مستوى امتلاك الثروة النفطية مطلع سبعينيات القرن العشرين، ولكن فيما بعد اتجهت المؤشرات الاقتصادية نحو الانخفاض اتجاه المقارنات الدولية، فاقتصاد حرب، واقتصاد أزمات استنزف معظم العوائد النفطية، هذا الإخفاق بحد ذاته سبب ضرر كبيراً لعملية الاستدامة المرتبطة بحقوق الأجيال القادمة.

(دوّاي، 2011 صفحة 186). (دوّاي، 2011 صفحة 186)

ونتيجة الطابع الريعي للاقتصاد العراقي فأن الناتج المحلي الإجمالي اظهر تحسناً مفراطاً للمتغيرات الدولية الامر الذي أعاق تنفيذ وإنجاز البرامج التنموية، فخلال خمسينات وثمانينيات القرن الماضي كانت عملية التنمية تتم من خلال نموذج الخطط الخمسية، إذ خصص ما مجمله (60 مليار دولار) لإنشاء حزمة واسعة من المشاريع والمؤسسات الاقتصادية في القطاعات المختلفة لم يستثمر منها سوى (60%)، ويعود ذلك الى محدودية الطاقة الاستيعابية (من توفير مستلزمات هذا الحجم من الاستثمار أثر اتباع مبدأ التنمية الانفجارية) وكذلك ضعف الكفاءة الإدارية فضلاً عن الأوضاع السياسية والأمنية غير المستقرة، ومع ذلك شهد الاقتصاد نمواً حقيقياً وصل الى (8%) سنوياً خلال الستينات والثمانينات بمعدل نمو في القطاع النفطي بلغ (7.6%) بينما كان نمو القطاع غير النفطي (8.7%). (زيني، 2003 صفحة 99)، وانعكس ذلك على ارتفاع دخل الفرد بمعدل نمو سنوي قدره (4.8%)، ويمكن توصيف تلك الفترة بالعصر الذهبي للاقتصاد العراقي، إذ يلاحظ بأن تعداد الطبقة الوسطى العراقية قد بلغ اعلى مستوياته عام 1980، فضلاً عن ترابط حلقاته وتنوع مصادره واتساع مجالات النشاط فيه، ولكن توقفت عجلة نموه بسبب حرب الخليج الأولى والتي حَمَلَت الميزانية العراقية خسائر مالية تقدر بـ (62 مليار دولار) واستنزاف ما يتراوح بين (35-40 مليار دولار) من ارصدة الاحتياطيات النقدية وتراكم الديون الخارجية البالغة (77 مليار دولار)، وهكذا تحول الاقتصاد العراقي أبان فترة الثمانينيات من القرن الماضي الى اقتصاد حرب سَخَر كل امكانياته للأنفاق العسكري و تراجعت جميع القطاعات الإنتاجية كالزراعة والصناعة على نحو متواصل وتدهورت عملية الاستثمار، كل هذا دفع نحو تعميق الملامح الريعية للاقتصاد العراقي. (معهد الدراسات الاستراتيجية، 2007 صفحة 32)

أما المدة بين عامي (1990-2003) فقد افرزت عوامل التحدي الأكبر إذ تدهورت حتى القطاعات التقليدية في ظل العقوبات الاقتصادية التي تسببت في تدمير ما تبقى من المؤسسات وتوقف الإنتاج في القطاعات الأساسية، وارتفعت مساهمة القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي الذي انخفضت عائداته بسبب العقوبات الدولية مقترنة بشيوع ظاهرة التمويل التضخمي للبرامج الاقتصادية الحكومية، والتي قد تصل نسبتها الى (85%) من حجم الإيراد المخطط. (الزبيدي، 2013 صفحة 82)

وقد تدهور الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحقيقية حتى وصل الى حده الأدنى في عام 1995 إذ بلغ (9475) مليون دولار أي أنه تراجع بمعدل (31% سنوياً) كمتوسط، وبذلك شهدت القطاعات السلعية والخدماتية تراجعاً على نحو لا يتناسب مع التدفق المستمر في الانفاق الحكومي الممول بواسطة الإصدار النقدي الجديد الذي دفع باتجاه ارتفاع معدلات التضخم السنوي الى (50%)، كما تضاعف الدين الداخلي من حوالي (25 مليار دينار) في عام 1990 الى ما يقارب (6 ترليون دينار) في نهاية عام 2003. (صالح، 2013 صفحة 47) ويلاحظ ان الناتج المحلي الإجمالي حقق طفرة كبيرة في عام 2004 بمعدل نمو تجاوز (54%) بعد ان استعاد القطاع النفطي الخام نحو (99%) من طاقته الانتاجية التي خسرها في عام 2003، ثم تأرجح في السنوات التي تلت ارتفاعاً وانخفاضاً، (علي، 2010 صفحة 453) فقد أدت الارتفاعات في أسعار النفط الى زيادة النمو الاقتصادي خلال المدة 2005-2016، وكان للصدمة السعرية في منتصف 2014 اثر كبير على الاقتصاد العراقي، ظهرت تداعياته بعد ذلك إذ انخفض الناتج الى حده الأدنى في عام 2015، كما هو مبين في الجدول الاحصائي (1).

جدول (1) تطور الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة 1990-2018

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار) (1)	عدد السكان (مليون نسمة) (2)	نسبة إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لكل نسمة (دولار امريكي) (3)	الناتج المحلي بالأسعار الثابتة (4)	معدل النمو الاقتصادي بالأسعار الثابتة (5)
1990	5592	17.4	96.4137931	29711.1	
1991	2131	17.8	1197.191011	10682	64.04-
1992	27054	18.4	30876.84783	14163.5	32.592
1993	18988	18.9	74344.55026	18453.6	30.289
1994	15367	19.5	360927.4872	19164.9	3.854
1995	13454	20.1	1120497.313	19571.2	2.12
1996	21848	20.1	1271749.254	21728.1	11.02
1997	22345	21.4	1535957.71	26342.7	21.237
1998	28725	22.1	2105633.484	35525	34.857
1999	34254	22.8	2962670.526	41771.1	17.58
2000	40941	23.4	3376757.692	42358.6	1.4
2001	51161	24.2	4078081.364	43335.1	2.305
2002	50646	24.9	3980490.843	40344.9	-6.9
2003	17415	25.6	1317009.375	26990.4	-33.1
2004	36613	26.3	2022763.84	41607.8	54.2
2005	49921	26.9	2731736.506	43438.8	4.4006
2006	65158	27.4	3507593.066	47851.4	10.158
2007	880378	27.9	39979889.82	48510.6	1.372
2008	130204	28.3	5534820.212	51716.6	6.608
2009	111660	28.9	4566855.363	54720.8	5.808
2010	138516	29.7	5531312.323	57925.9	5.857
2011	185749	30.7	7236345.407	63.650	5.5
2012	218032	31.9	8427381.066	4.40	10.2
2013	234637	33.1	8733316.737	10.20	12.6
2014	228415	34.4	8060924.709	1.40	5.6
2015	164704	35.6	5769266.517	63.711	-3.9
2016	166602	36.6	5803758.197	63.965	-2.4
2017	190643	37.6	6378428.032	66.064	3.2
2018	212406	38.4	6687470.156	69.212	4.8

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الحسابات القومية، احصائيات مختلفة.

من خلال بيانات الجدول (1) نستنتج ان النمو الاقتصادي في العراق يعد نمواً مشوهاً يعتمد على القطاع النفطي ولا يستند على قاعدة صناعية – تجارية كما هو الحال مع كوريا الجنوبية أو الصين، فالمحرك الرئيسي للاقتصاد العراقي كان ولا زال هو قطاع الصناعات الاستخراجية والذي يعتمد بصورة كلية تقريباً على استخراج النفط الخام وتصديره، ومن أجل توضيح ذلك سنحتسب معدلات نمو القطاعات في الناتج كما في الجدول (2)

جدول (2) مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في العراق بالأسعار الثابتة للمدة (1990-2018) (مليار دينار)

السنة	نسبة النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي % (1)	إجمالي الأنشطة السلعية (2)	نسبتها إلى مجموع الأنشطة (3)	إجمالي الأنشطة التوزيعية (4)	نسبتها إلى مجموع الأنشطة % (5)	إجمالي الأنشطة الخدمية (6)	نسبتها إلى مجموع الأنشطة % (7)
1990	57.817	22634.2	73.8	5485.5	17.9	2553.2	8.3
1991	-64.04	6806.9	61.5	2991.4	26.9	1288.9	11.6
1992	32.592	9058.6	62.5	4510	31.1	924.2	6.4
1993	30.289	8861.7	47.6	9226.1	49.5	545.9	2.9
1994	3.854	9772.9	50.9	9140.8	47.5	325.9	1.6
1995	2.120	11107.1	56.6	8325.4	42.4	185.4	1
1996	11.020	12001.6	55	9570.8	43.8	265.3	1.2
1997	21.237	19075.6	72.2	3323.3	12.5	4049.4	15.3
1998	34.857	27782.5	78	3755.5	10.6	4080.5	11.4
1999	17.58	33026.7	78.8	4759.4	11.4	4112	9.8
2000	1.40	33049.1	77.7	5313.4	12.5	4143.9	9.8
2001	2.305	33576.3	77.2	5739.6	13.2	4176.1	9.6
2002	-6.900	30878.4	76.2	5418.4	13.4	4208.8	10.4
2003	-33.10	19482.6	71.7	3436.2	12.7	4241.9	15.6
2004	54.2	26469.8	63.3	10055.2	24.1	5289	12.6
2005	4.4006	27277.7	62.5	10482.7	24	5901.4	13.5
2006	10.158	28777.6	59.8	10723.5	22.3	8590.3	17.9
2007	1.372	28673.8	58.8	10988.5	22.5	9115.6	18.7
2008	6.608	30932	59.2	11858.3	22.6	9501.4	18.2
2009	5.808	32351	59.1	12174.2	22.3	10263.1	18.7
2010	5.857	34281.5	58.9	13175.9	22.6	10757.8	18.5
2011	5.5	142031.2	66.9	27044.5	12.7	43179.2	20.4
2012	10.2	161175.1	65.4	30834.4	12.5	54409.4	22.1
2013	12.6	115541.8	60.6	29605.0	19.9	29274.0	27.8
2014	5.6	122400.9	62.1	24811.2	17	29234.8	26.6
2015	-3.9	143169.4	68.1	30650.6	14.6	30129.2	17.2
2016	-2.4	143367.7	66.8	30519.2	16.7	26781.2	16.4
2017	3.2	143801.8	71.4	31727.3	15.7	27079.1	13.4
2018	4.8	139231.7	69.3	34492.0	17.2	27171.9	13.5

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي، التقارير الاقتصادية السنوية، مديرية الاحصاء والأبحاث، للسنوات من 1990-2018، اعداد متفرقة.

**ثانياً / ضعف الترابط القطاعي:** تُعد عملية الترابط بين القطاعات الاقتصادية من الأمور المهمة في عملية الدفع التنموي، إذ ان تشابك القطاعات يدفع نحو تخفيض التقلبات في الناتج المحلي الإجمالي ومن ثم إطالة فترات النمو الموجب للدافع للتنمية.

وفي الاقتصاد العراقي تتباين نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في توليد الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن قطاع النفط والتعدين والمقالع يظل القطاع الأكثر أهمية بطبيعته ونتيجة ارتباطه بالسوق الدولية المتقلبة غير مستقر حتى في الآجال القصيرة.

(الكناني، 2013 صفحة 75)

ويُعد تحليل الناتج المحلي ومكوناته القطاعية من النقاط المهمة لمعرفة مكانم الخلل في الاقتصاد، وبذلك يعطي صورة واضحة تُسهم في مساعدة متخذي القرارات الاقتصادية في توزيع الموارد المتاحة بالشكل الذي يدفع نحو تحقيق التوازن الاقتصادي.

ولتأكيد رعية الاقتصاد العراقي والثبات النسبي لهيكله العام يمكننا ملاحظة نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي العراقي التي بلغت حوالي (55%) في عام 1990، وانخفضت في الأعوام اللاحقة بفعل فرض الحظر الاقتصادي، عادت لترتفع عام 1996 بعد صدور قرار بمقايضة النفط بالغذاء لمجلس الأمن رقم (986)، (تقرير التنمية البشرية، 2000 صفحة 24)، وظهر بشكل واضح ارتفاع نسب مساهمة قطاع النفط في الناتج

المحلي الإجمالي من (59%) عام 1998 الى (61%) عام 2000

(أوزلو، 2006 صفحة 41)، وشهد الناتج المحلي الإجمالي في عام (2004) تذبذباً كبيراً بفعل الأوضاع الاقتصادية والسياسية السائدة خلال هذه الفترة، فضلاً عن انخفاض عوائد قطاع النفط. (البنك المركزي العراقي، 2004 صفحة 9)، وفي عام 2005 أسهم قطاع النفط بنسبة (63.9%) في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وانخفضت الى (53.9%) عام 2007 محققة زيادة عن عام 2006 بنسبة (10.1%)، ويعود الارتفاع الحاصل في نسب المساهمة لهذا القطاع الى عودة تصدير النفط عبر المنفذ الشمالي مع ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية. (البنك المركزي العراقي، 2007 صفحة 3)

لقد تأثر الاقتصاد العراقي بتداعيات الازمة المالية العالمية عام 2009، وذلك بفعل تراجع أسعار النفط عالمياً حيث انخفضت نسبة مساهمة القطاع النفطي في تكوين GDP الى (40.5%) بعد ان كانت (55.5%) عام 2008، ومن هنا تظهر ضرورة تنوع مصادر النمو في القطاع غير النفطي لضمان مرونة وقوة الاقتصاد اتجاه الصدمات الخارجية وتقليل الاعتماد على مصدر واحد للدخل، مع العمل على ردم فجوة تمويل التنمية بالاعتماد على تشجيع الاستثمار وتوسيع القطاع الخاص وبناء صناعات تصديرية قادرة على تحقيق معدلات نمو حقيقية في القطاعات السلعية. (البنك المركزي العراقي، 2009 صفحة 4).

تشير البيانات المتاحة الى ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لعام 2010 بنسبة (28.2%) مقارنة مع العام السابق، وحقق قطاع النفط نسبة مساهمة بلغت (54.7%) وهي تعادل (116.2 تريليون دينار)، وهذا الامر يعكس استمرارية أولوية القطاع النفطي في توليد الناتج، وجاء ذلك متماشياً والى حد ما مرحلياً مع بنود وتوجهات خطة التنمية (2013-2017) التي اعتبرت احادية الاقتصاد معطى يتوجب التكيف معه، ولكن الصدمة جاءت في عام 2014، (احتلال التنظيمات الإرهابية ثلث مساحة العراق ست محافظات)

ومن جانب آخر كان للهبوط السريع في أسعار النفط العالمية منذ منتصف عام 2014 آثار على الاقتصاد العراقي، فانخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الى (-2.5%)، كما هو موضح في الجدول (3): (البنك المركزي العراقي، 2017، صفحة 13)

جدول (3) المساهمة النسبية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للقطاع النفطي وبقية القطاعات الأخرى للمدة (1990-2018)

السنة	نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي %	السنة	نسبة مساهمة القطاع غير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي %
1990	55	2006	40.4
1991	27.2	2007	42.8
1992	30.5	2008	55.5
1993	18.7	2009	40.4
1994	22.4	2010	42.8
1995	25.12	2011	54.7
1996	25	2012	52.4
1997	48	2013	41.5
1998	59	2014	43.5
1999	60	2015	59.9
2000	61	2016	60.4
2001	59.2	2017	61.5
2002	54.8	2018	63.7
2003	51.6		
2004	47.6		
2005	42.2		

المصدر: من عمل الباحثين استناداً على بيانات وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الحسابات القومية.

وهكذا يتبين تذبذب نسب مساهمة القطاع غير النفطي (القطاعات الأخرى) في توليد الناتج المحلي الإجمالي عبر مسيرة النمو الطويلة في العراق، وهذا التذبذب تتزامن معه حقيقة ثابتة وراسخة تتمثل بتزايد الاعتماد على قطاع النفط وأسواقه الخارجية غير المستقرة، وللتأكد من هذه الحقيقة لابد من احتساب معدلات مساهمة القطاعات الإنتاجية غير النفطية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي كما هو مبين في الجدول (3):

**ثالثاً/ الانكشاف التجاري:** يواجه الاقتصاد العراقي مشكلة ذات درجة عالية من الخطورة تتمثل بعمق فجوة التجارة الخارجية وبالتالي الانكشاف الاقتصادي، إذ يلاحظ ان أكثر من ثلث الناتج المحلي الإجمالي يذهب نحو الاستيراد من الخارج، وهذا يعود الى

ضعف التنوع الذي يقابله تنوع في الطلب الداخلي مما أدى الى ظهور حالة الاختلال في الهيكل التجاري (الصادرات والاستيرادات) مقارنة مع الاقتصادات المتقدمة، ولهذه الظاهرة انعكاس سلبي على النمو الاقتصادي وتالياً على استدامته، أي التأثير على القاعدة المادية اللازمة لعملية الدفع التنموي.

ويزن مؤشر الانكشاف التجاري الأهمية المشتركة للصادرات والواردات من السلع والخدمات في داخل الاقتصاد، وهو يبين درجة اعتماد المنتجين المحليين على الطلب الخارجي، كما يبين درجة اعتماد المستهلكين المحليين على المنتج الأجنبي، وهكذا يُفسر لنا درجة التبعية الاقتصادية للخارج، كما يوضح طبيعة المرونة للاقتصاد الوطني اتجاه المتغيرات الخارجية مثل (الأسعار العالمية، التكتلات الاقتصادية والسياسات المتبعة).

والجدير بالذكر ان مؤشر الانكشاف لدى البلدان المتقدمة لا يعني بالضرورة التبعية للخارج كما هو الحال في البلدان النامية، وذلك لان جُل ما تصدره هو المواد الأولية الرخيصة الثمن والتي يتم تصنيعها في الخارج ويُعاد ضخها لأسواقها مرة أخرى.

(كالبرت 2000، 64)

### **وللتعرف على هذه الظاهرة في الاقتصاد العراقي يجب تحليلها من خلال**

أ- **الصادرات:** تمثل الصادرات من السلع والخدمات مؤشراً مهماً في قياس حجم التجارة الخارجية، إذ كلما ارتفعت حجمها ومعدلاتها ازداد تأثيرها على الميزان التجاري، والمصدر الوحيد لصادرات الاقتصاد العراقي هو القطاع النفطي مما تسبب في اهمال القطاعات الأخرى غير النفطية وعدم التركيز على تنمية قدراتها التنافسية مع السلع والمُنتجات الخارجية. (حبيب، 2011 صفحة 46)

وتُعد الصادرات عنصراً أساسياً في رسم السياسة الاقتصادية، كما تُعد من مصادر الدخل الأجنبي التي تخفف من حدة الضغوطات على ميزان المدفوعات، كما تُسهم في خلق فرص العمل وزيادة القدرة على انتاج السلع والخدمات القابلة للمنافسة في السوق العالمية. (Waghmare, 2014 p. 1)

ويمكن استعراض سياق تطور الصادرات العراقية من خلال الجدول ادناه:

جدول (4) قيمة الصادرات العراقية والناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة لعام 1988) للمدة (1990-2018) (مليون دولار أمريكي)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليون دولار) (1)	قيمة الصادرات (2)	معدل نمو الصادرات (دولار أمريكي) (3)	نسبة الصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي(4)
1990	5592	4305.4	-	76.99213
1991	2131	547.8	-87.2	25.70624
1992	27054	670.4	22.3	2.478007
1993	18988	243	-63.7	1.279756
1994	15367	453	86.4	2.947875
1995	13454	496	9.49	3.686636
1996	21848	731	47.37	3.345844
1997	22345	4602	52.9	20.59521
1998	28725	5500	19.51	19.14708
1999	34254	13067	13.7	38.14737
2000	40941	20380	55.9	49.77895
2001	51161	16510	-18.98	32.27067
2002	50646	13250	-19.7	26.16199
2003	17415	7990	-39.69	45.87999
2004	36613	17810	122.90	48.64392
2005	49921	23697	33.05	47.469
2006	65158	30529	28.83	46.8538
2007	880378	40448	32.4	45.9437
2008	130204	63726	57.55	48.9432
2009	111660	39430	-38.12	35.31256
2010	138516	51764	31.28	37.37041
2011	185749	79681	53.93	42.89714
2012	218032	94209	18.23	43.2088
2013	234637	89768	-4.71	38.25825
2014	228415	83981	-6.446	36.76685
2015	164704	40655	-51.5	24.68367
2016	166602	40759	0.25	24.46489
2017	190643	57559	41.21	30.19203
2018	212406	86360	50.03	40.65799

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي، التقارير الاقتصادية السنوية، مديرية الاحصاء والأبحاث، للسنوات من 1990-2018، اعداد متفرقة.

تعدّ المدة (1990-2002) هي الأخطر في الاقتصاد العراقي بشكل عام وعلى الصادرات العراقية بشكل خاص، إذ شهدت هذه المدة فرض المقاطعة الاقتصادية على العراق، مما دفع الصادرات النفطية ذات الوزن الأكبر من الصادرات الاجمالية نحو الانخفاض الكبير إذ وصلت في عام 1994 الى ما يقارب (453 مليون دولار)، وبقيت هكذا الى ان تم في عام 1996 من رفع الحصار بشكل جزئي امام الصادرات العراقية وفق مذكرة التفاهم، إذ تمكن العراق آنذاك من استئناف عملية التصدير بموجب برنامج النفط مقابل الغذاء، وذلك بناءً على قرار مجلس الأمن رقم (986). (البرنامج الانمائي للامم المتحدة، 2000 صفحة 24) نلاحظ من الجدول (4) ارتفاع قيمة الصادرات العراقية من (4305.4) مليون دولار عام 1990 الى (13250) مليار وبمعدل نمو (55.9%) عام 2000 انخفض الى (-39.69%) عام 2003 بسبب انخفاض قيمة المتحصلات المالية للمدة 2005-1990 للصادرات من (20380) مليون عام 2000 الى (7990) مليون عام 2003.

اما بعد عام 2003 فقد استمر معدل نمو الصادرات متذبذباً، بسبب زيادة حصص العراق التصديرية من النفط مع نوبات ارتفاع وانخفاض في أسعار النفط ولمدة غير طويلة نسبياً، حيث ارتفع معدل نمو الصادرات الى (122.9%) عام 2004، انخفض الى (-38.12%) عام 2009، ثم عاود الارتفاع الإيجابي في الأعوام اللاحقة حتى سنة 2013 حيث بدأ أيضاً بالتراجع السلبي لكي يستقر في عام 2018 على معدل نمو (50.03%).

من هنا نلاحظ تذبذب معدلات نمو الصادرات العراقية وحساسيتها لتقلبات السوق الدولية لاعتمادها على سلعة واحدة ريعية تتداخل اعتبارات السياسة مع مقتضيات النشاط الاقتصادي في تحديد أسعارها.

**ب- الواردات:** تمثل الواردات مقياساً مهماً في قياس درجة النمو والتطور الاقتصادي للبلد عبر تجارته الخارجية من خلال السلع المستوردة على نوعيتها الاستهلاكية والإنتاجية، كما أنها تسهم بشكل غير مباشر في رفع معدلات النمو في الدخل القومي والنهوض بالاقتصاد عبر السلع الاستثمارية كمستلزمات لإنجاز العملية الإنتاجية ومن ثم تحقيق الدفع التنموي، ويعتمد الاقتصاد العراقي على السلع المستوردة بشكل كلي في تغطية الطلب الداخلي، كما ان السلع الخارجية تكون مناسبة للمستهلك من حيث الأسعار والتكاليف بالمقارنة مع الأسعار والتكاليف المحلية، المحلية، ويُشير الجدول (5) بأن الاستيرادات في فترة التسعينيات من القرن الماضي قد انخفضت الى أن وصلت عام 1994 ما يقارب (499) مليون دولار، ويلاحظ ظهور الآثار التضخمية في تلك الفترة الى ان تم عقد مذكرة التفاهم في عام 1996، إذ ارتفعت الاستيرادات ولا سيما في مجال القطاع الخاص، وبلغت قيمة الواردات (4419) مليون دولار عام 1997 وبقيت هكذا في حالة الزيادة الى ان سجلت عام 2002 ما قيمته (16817) مليون دولار. (بريحي، 2017 صفحة 326)

والملاحظة التي تكاد تكون بديهية في هذا الخصوص هي العلاقة الطردية بين معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي وحجم الاستيرادات السلعية والخدمية، فقد تراجع معدل تلك الاستيرادات من (74.28%) عام 1990 الى (5.6، 7.9، 3.2، 4.9) % من الناتج المحلي الاجمالي للأعوام (1995-1992) على التوالي بسبب الحصار الاقتصادي وتوقف انتاج وتصدير النفط آنذاك، وعاد هذا المعدل الى الارتفاع التدريجي بعد صدور مذكرة التفاهم مع الأمم المتحدة التي بموجبها سمح للعراق بتصدير ما قيمته (5) مليارات دولار تقريباً من النفط توجه بكاملها لاستيراد السلع الغذائية والطبية الضرورية وفق الاتفاقية الدولية مع الأمم المتحدة (النفط مقابل الغذاء) ، فارتفعت نسبة الاستيرادات الى الناتج المحلي الاجمالي الى (16.16، 19.7، 20.8، 31.8، 32.2، 27.3، 33.2، 57.04) % للمدة (1996-2003)، ولكن هذه المعدلات تراجعت نسبياً بعد عام 2003 بسبب الظروف الأمنية اولاً، ونتيجة انخفاض نسبة المكون الاستثماري في الاستيرادات بسبب ضعف حركة الاستثمار في البلاد وارتفاع حجم الناتج المحلي الاجمالي بتضاعف الإيرادات النفطية الناجم عن زيادة كمية النفط المصدر وقيمته في السوق الدولية، فوصل اعلى معدل للاستيرادات الى (54.4)% عام 2004، تراجع الى (21.5)% عام 2018، ولا تعكس هذه الظاهرة تحولاً هيكلياً كما يبدو لأول وهلة في الاقتصاد العراقي، ذلك لان هيكل الصادرات والاستيرادات لا زال ثابتاً عند حدود ثنائية (الأحادية – التنوع) كما كان في بداية العقد التسعين من القرن العشرين، وكما هو موضح في الجدول (5).

(البنك المركزي العراقي، 2018 صفحة 47)

جدول (5) قيمة الاستيرادات العراقية والناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة لعام 1988) للمدة 1990-2018 (مليون دولار أمريكي)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليون دولار) (1)	قيمة الاستيرادات (2)	معدل نمو الاستيرادات (دولار أمريكي) (3)	نسبة الاستيرادات الى الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي % (4)
1990	5592	4154	-	74.28469
1991	2131	1061	-74.4584	49.78883
1992	27054	1541	45.24034	5.696015
1993	18988	1509	-2.07657	7.947124
1994	15367	499	-66.9317	3.247218
1995	13454	665	33.26653	4.942768
1996	21848	3532	431.1278	16.16624
1997	22345	4419	25.11325	19.77624
1998	28725	5983	35.39262	20.82855
1999	34254	10917	82.46699	31.87073
2000	40941	13210	21.00394	32.26594
2001	51161	13832	4.708554	27.03622
2002	50646	16817	21.58039	33.20499
2003	17415	9934	-40.9288	57.04278
2004	36613	19954	100.8657	54.49977
2005	49921	23532	17.93124	47.13848
2006	65158	22009	-6.47204	33.77789
2007	880378	31332	42.35994	3.558926
2008	130204	32888	4.966169	25.25882
2009	111660	36858	12.07127	33.00913
2010	138516	39275	6.557599	28.35413
2011	185749	50581	28.78676	27.23083
2012	218032	24443	-51.6755	11.21074
2013	234637	33383	36.57489	14.22751
2014	228415	3764	-88.7248	1.647878
2015	164704	33188	781.7216	20.15009
2016	166602	34279	3.287333	20.57538
2017	190643	37866	10.46413	19.86226
2018	212406	45736	20.78382	21.53235

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي، التقارير الاقتصادية السنوية، مديرية الاحصاء والأبحاث، للسنوات من 1990-2018، اعداد متفرقة.

**ج- الميزان التجاري ودرجة الانكشاف:** من خلال البيانات الإحصائية ادناه نلاحظ شيوخ ظاهرة العجز في الميزان التجاري العراقي على امتداد المدة (1991-2004) بسبب توقف الجهاز الإنتاجي عن العمل وتدني معدلات تصدير النفط نتيجة حربي الخليج الأولى والثانية، إذ تراوحت قيمته بين (-513.2) مليون دولار عام 1991 و(-2144) مليون دولار عام 2004، وبعد إعادة احياء القطاع النفطي ابتداءً من 2005 توافر الاقتصاد العراقي على إيرادات مالية جعلت ميزانه التجاري ايجابياً حيث بلغت فوائضه (19693، 40624) مليون دولار للسنتين 2017، 2018، على التوالي، ومع تحقق هذه الفوائض ظلت معدلات الانكشاف الاقتصادي في تصاعد مستمر من (44.8%) عام 2008 حتى (63.19%) عام 2018، وهذا يعني ضعف حركة الاستثمار المعوض للاستيرادات أو المُستحدث لمجالات إنتاجية جديدة.

جدول (6) اختلال هيكل التجارة الخارجية ودرجة الانكشاف التجاري في العراق للمدة (1990-2018) (مليون دولار امريكي)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليون دولار) (1)	قيمة الاستيرادات (2)	قيمة الصادرات (3)	قيمة الميزان التجاري (4)	درجة الانكشاف التجاري (5)
1990	5592	4154	4305.4	151.4	151.2768
1991	2131	1061	547.8	-513.2	75.49507
1992	27054	1541	670.4	-870.6	8.174022
1993	18988	1509	243	-1266	9.22688
1994	15367	499	453	-46	6.195093
1995	13454	665	496	-169	8.629404
1996	21848	3532	731	-2801	19.51208
1997	22345	4419	4602	183	40.37145
1998	28725	5983	5500	-483	39.97563
1999	34254	10917	13067	2150	70.0181
2000	40941	13210	20380	7170	82.04489
2001	51161	13832	16510	2678	59.30689
2002	50646	16817	13250	-3567	59.36698
2003	17415	9934	7990	-1944	102.9228
2004	36613	19954	17810	-2144	103.1437
2005	49921	23532	23697	165	94.60748
2006	65158	22009	30529	8520	80.63169
2007	880378	31332	40448	9116	49.50263
2008	130204	32888	63726	30838	74.20202
2009	111660	36858	39430	2572	68.32169
2010	138516	39275	51764	12489	65.72454
2011	185749	50581	79681	29100	70.12797
2012	218032	24443	94209	69766	54.41954
2013	234637	33383	89768	56385	52.48576
2014	228415	3764	83981	80217	38.41473
2015	164704	33188	40655	7467	44.83376
2016	166602	34279	40759	6480	45.04027
2017	190643	37866	57559	19693	50.05429
2018	212406	45736	86360	40624	63.19034

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي، التقارير الاقتصادية السنوية، مديرية الاحصاء والأبحاث، للسنوات من 1990-2018، اعداد متفرقة.

وبناءً على ما سبق يمكن تشخيص مجموعة من عوامل الإخفاق في هيكل التجارة للاقتصاد العراقي متمثلة بالآتي:

1. ان السياسة التجارية في العراق تعاني من تخبط شديد، فضلاً عن غياب الرؤية الواضحة، الامر الذي دفع بشكل سلبي نحو ظاهرة الانكشاف الاقتصادي، والتي تُظهر ارتفاع مستوى الاستيرادات الاستهلاكية مقابل تصدير سلعة واحدة هي النفط، وتالياً شيوع سياسة الإغراق السليبي في السوق الداخلية.
2. فقدان مزايا السياسة التجارية الانتقائية التي تُمكن من إنضاج القطاعات الإنتاجية غير النفطية وتوفير شروط الاستدامة والتوسع امامها.
3. انخفاض الحصص السوقية للمنتج المحلي في السوق الداخلية بفعل انخفاض مستوى التقدم التقني والتكنولوجي في اغلب قطاعاته الإنتاجية.

**المحور الثاني/ تحديات بناء الدولة المدنية:** هنالك مجموعة من التحديات الاجتماعية والسياسية والثقافية التي تواجه البلدان النامية ومنها العراق، تتعلق ببناء الدولة المدنية بوصفها شرطاً ضرورياً لبلوغ مرحلة النضوج الحضاري، وهو التحدي الذي نجحت الدول المتقدمة في اجتيازه منذ ثلاثة قرون، وأهم معالم التعثر والنكوص في هذا المجال يمكن تسليط الأضواء عليها كالآتي:

**أولاً / ضعف مؤشرات التنمية البشرية:** هنالك تحديات كبيرة تواجه العراق في مجال تحقيق التنمية البشرية وفقاً لمبادئ العدالة والمساواة، فحجم الإنجازات الفردية في مجال التعليم والصحة والدخل لم تتضمن التوافر على عنصر "الانصاف" و"الاستدامة"، فالفوارق كبيرة بين الجنسين (الذكور والاناث) وكذلك الحال بالنسبة للتباينات التنموية بين المحافظات، وتطرح هذه التباينات تحديات كبيرة على مختلف الأصعدة، خاصة التنموية التي تأثرت بمجموعة عوامل داخلية وخارجية احتبطت تراكمها بصورة تصاعدية، (التقرير الوطني للتنمية البشرية، 2014 صفحة 13) ويمكن تلخيص أهم هذه العوامل بـ: (جميل، 2017 صفحة 3)

1. التركيبة الثقيلة، المادية والعلمية والبشرية للعقوبات الاقتصادية من (1990-2003).
  - 2- تكاليف المرحلة الانتقالية، إذ تتطلب عملية التحول في البنى والمؤسسات إمكانات وطاقات هائلة خاصة في مجالات الإدارة والتقنيات الحديثة، وجميعها شحيحة ونادرة.
  2. الاضطرابات والنزاعات الداخلية أي تكاليف الملف الامني.
  3. العادات المتعلقة بطبيعة السلوك الاستهلاكي الذي يميل نحو الاسراف، وتالياً يقلل من الادخار ومن الفرص الاستثمارية.
  4. انتشار روح القبليّة على حساب روح المواطنة.
  5. تهميش دور المرأة، ومن تم تعطيل نصف الطاقة الدافعة للتنمية المنشودة.
- لقد احتل العراق موقعا مميزاً على دليل التنمية البشرية في بداية تسعينات القرن العشرين وهو المرتبة (76) عالمياً وبمؤشر مقداره (0.7)، سرعان ما فقدته ليحتل الترتيب

(127) من بين مجموع (174) دولة، ولأسباب موضوعية تعود الى تدني مستوى التعليم وتدهور المستوى المعيشي، فضلاً عن انخفاض العمر المتوقع للحياة، وظل مؤشر التنمية البشرية العراقي منخفصاً حتى عام 2008، حيث بلغ (0.5) ونتيجة تحسن الظروف الاقتصادية شهد المؤشر اتجاهاً تصاعدياً ليصبح (0.68) عام 2018. (United Nations Development Program, 1998 p. 129)

وهذا يشير الى تحسن نسبي في الرتب، ولكن ما تزال هنالك إشكالات في موقعه مقارنة مع الدول المجاورة مما يُشير الى أنه ما يزال بعيداً عن مستويات التنمية البشرية المنشودة. (United Nations Development Program, 2019 صفحة 23) أنظر الجدول (7)

جدول (7) قيم دليل التنمية البشرية في العراق (1990-2018)

HDI	السنة	HDI	السنة
0.564	2005	0.751	1990
0.515	2006	0.582	1991
0.567	2007	0.589	1992
0.512	2008	0.589	1993
0.565	2009	0.614	1994
0.578	2010	0.617	1995
0.583	2011	0.599	1996
0.590	2012	0.531	1997
0.642	2013	0.538	1998
0.654	2014	0.586	1999
0.649	2015	0.538	2000
0.67	2016	0.530	2001
0.685	2017	0.520	2002
0.690	2018	0.524	2003
0.605	متوسط الفترة من 2018-2005	0.521	2004
0.589	متوسط الفترة الاجمالية	0.575	متوسط الفترة من 2004-1990

المصدر: من عمل الباحثين بالاستناد على البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقارير مختلفة للتنمية البشرية.

ويلاحظ من الجدول أعلاه ان مسارات التنمية متباينة وتقع ضمن المعدل المتوسط للتنمية البشرية، فمتوسط الفترة 2004-1990 (0.57) هو اقل من نظيره (0.605) للفترة 2018-2005 ويمكن تحليل مكونات المؤشر على الوجه الآتي:

1- **مؤشرات التعليم**: هنالك إخفاقات في مجال انتاج المعرفة، على مستوى التربية والتعليم أو محو الامية، فضلاً عن الإنتاج الثقافي ونشر المعارف والابتكار والبحث العلمي رغم ان عملية إرساء مجتمع المعرفة أصبح ضرورة في إطار المنافسة الدولية والانفتاح الاقتصادي.

وتَمَّرت المَنظومة التربوية في العراق بأزمة الاعتراف الدولي بسبب تراجع مستوى جودة التعليم الناجمة عن الازمات التي مر بها المجتمع العراقي التي انعكست على خلق نظام تعليمي اضح من ملامحه العجز في مدخلاته المادية والروحية، وتدني مخرجاته العلمية والتَّموية، وان معطيات الواقع التعليمي تشير الى حقيقة الخلل البنيوي والمَنهجى التي دفعت بالنظام التعليمي بعيداً عن نُظم الكفاءة. (رشيد، 2015 صفحة ب ص)

- **معدل الالتحاق بالتعليم في العراق:** ان مؤشرات الالتحاق بالتعليم مازال متدنية ، أي ان التَّعليم كأداة للتمكين لا يزال يصطدم بأفة الأمية ونسب التَّسرب وانعدام المساواة بين الجنسين، فضلاً عن النمو السكاني المرتفع وضعف الإمكانيات المادية والبشرية والتقنية، كما يلاحظ تَرجيح المعايير الكمية للتعليم على حساب نوعيته، وتشير المعطيات إلى وجود اختلال وفجوة بين مراحل التعليم الابتدائي والمتوسط والاعدادي من ناحية معدلات الالتحاق والاستمرارية ، وان هناك اختلال بنيوي في هذا الخصوص يُمكن الاستدلال عليه من خلال الجدول ادناه: (وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، 2019 صفحة 206)

جدول (8) معدلات الالتحاق للمراحل الدراسية في العراق

السنة	معدل الالتحاق في المرحلة الابتدائية %	معدل الالتحاق للمرحلة المتوسطة %	معدل الالتحاق للمرحلة الإعدادية %
2005-2004	86	40	16
2006-2005	85	33	16
2007-2006	85	36	18
2008-2007	87	43	21
2009-2008	91	36	17
2010-2009	91	34	16
2011-2010	91	36	19
2012-2011	92	40	21
2016-2015	95	56	29
2018-2017	95	57	30
المتوسط	89.8	41.1	20.3

المصدر: 1-وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، خطة التنمية الوطنية (2013-2017)، بغداد، ص 206.

2- **وزارة التخطيط والتعاون الإيماني. خطة التنمية الوطنية (2018-2022):** بغداد- من الجدول (8) نلاحظ ارتفاع بنسبة الالتحاق بالدراسة الابتدائية، إذ بلغ متوسط المدة (2004-2018) حوالي (89.8%)، ولكن لا يستمر من هؤلاء في اكمال دراستهم المتوسطة سوى (41.1%)، اما نسبة الذين يكملون دراستهم الإعدادية فلا تتجاوز نسبة (20.3%) للمدة ذاتها، وهذا يعد انهياراً فاضحاً لبنية التربية والتعليم في العراق، تشمل نتائجه جميع نواحي الحياة: الأخلاقية والاقتصادية والسياسية والعلمية.

- **نسب الامية:** وتشير المعطيات الاحصائية الى ان نسبة الامية بلغت لدى الإناث (28.2%)، بينما بلغت عند الذكور (14%)، أما فيما يتعلق بنسبة الحاصلين على التعليم

الأساسي فبلغت (16.8%) للإناث و(20.9%) للذكور، كما تفاوتت نسب الامية حسب البيئة إذ بلغت (30.5%) في الريف مقابل (16.6%) في المناطق الحضرية. (وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، 2019 صفحة 201)

- **الانفاق على التعليم:** يُعد الانفاق على التعليم أحد أهم مؤشرات التقدم الاقتصادي في البلدان المختلفة، فهو ضرب من ضروب الاستثمار الضروري لبناء رأس المال البشري المنتج. ومع ذلك ظلت نسب الانفاق على هذا القطاع المهم مُتدنية جداً في العراق كما هو واضح من الجدول ادناه:

جدول (9) تطور نسب الانفاق على التعليم في العراق للمدة (1990-2018)

السنوات	الانفاق على التعليم (مليون دينار) (1)	نسبة الانفاق على التعليم من إجمالي الانفاق العام % (2)	السنوات	الانفاق على التعليم (مليون دينار) (1)	نسبة الانفاق على التعليم من إجمالي الانفاق العام % (2)
1990	721	6.34	2004	1452811	4.21
1991	835	5.33	2005	1796776	6.81
1992	934	3.60	2006	2074119	6.19
1993	2345	4.68	2007	2115765	5.24
1994	6422	3.73	2008	3947233	4.55
1995	18267	3.01	2009	6871275	9.93
1996	19941	3.94	2010	8629215	9.21
1997	22641	4.23	2011	8056952	10
1998	32659	3.96	2012	9661514	9
1999	63003	7.57	2013	10988014	9
2000	68474	5.94	2014	8415938	7
2001	115957	7.77	2015	9428484	11
2002	171566	9.73	2016	9732367	15
2003	372853	12.6	2017	4027561	5
المتوسط	5.3		2018	4932611	6
			المتوسط	7.8	

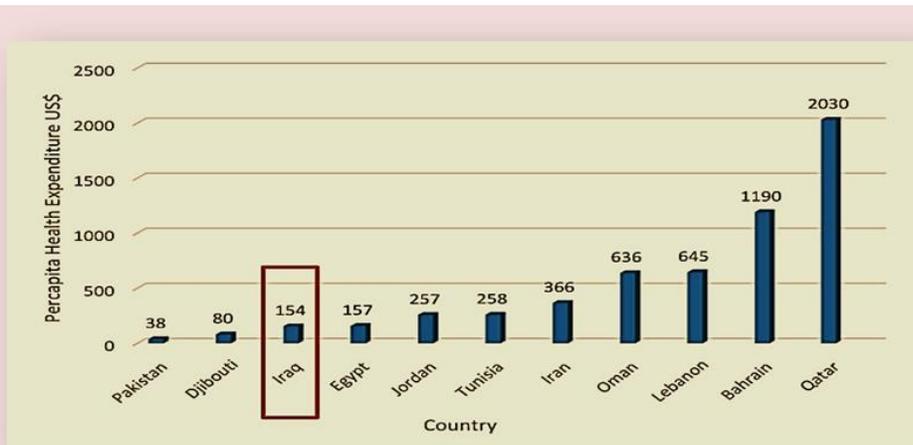
المصدر: جمهورية العراق، وزارة المالية، دائرة الموازنة، تقارير خاصة بالدائرة.

نلاحظ من الجدول (9) ان متوسط الانفاق على التعليم للمدة (1990-2002) لم يتجاوز نسبة (5.3%) من الناتج المحلي الاجمالي، ارتفعت في 2003 الى (12%) بفعل إعادة ترميم البنى التحتية المهتمة، ولكن سرعان ما تدنّت الى (4.21%) في عام 2004، ورغم ان متوسط الانفاق قد ارتفع نسبياً ليلبغ (7.8%) كمتوسط للمدة (2004-2018)، الا ان ارتفاعه لا يكاد يكون حتى ملحوظاً مقارنة بالمدد السابقة. (فرج، 2017 صفحة 99)، ويُعد الانفاق على التعليم مقياس غير مباشر لمخزون رأس البشري الذي يؤدي الى رفع حجم المخزون التعليمي وبالتالي التأثير على بناء القاعدة الأساسية لعملية الدفع التنموي،

ونستنتج مما سبق بأن مؤشرات التعليم في العراق أمام تحديات أفرزت إخفاقات أدت الى خروج العراق من مؤشر جودة التعليم الصادر عن المنتدى الاقتصادي لعام 2019 لافتقاره الى معايير الجودة في التعليم، (وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، 2019 صفحة 201)، ما تزال نسب الالتحاق دون المستوى المطلوب، ولا سيما في مرحلة المتوسطة والاعدادية فهي بعيدة عن تحقيق اهداف التنمية المستدامة، توجد مشكلات في البنى التحتية والتي تتمثل بالعجز الكبير في الأبنية المدرسية واستمرار الفجوة التعليمية بين الريف والمدينة، وكذلك الحال بالتباين بين المحافظات وارتفاع نسب الامية، ومحدودية استخدام طرائق التدريس الحديثة.

2- **مؤشرات الصحة:** ان للمؤشرات الصحية أهمية كبيرة ضمن مؤشرات عملية تحقيق التنمية، وذلك يعود الى العلاقة الوثيقة بين بناء القدرات البشرية وعملية التنمية، وكان العراق متقدماً في الرعاية الصحية في سبعينات وثمانينات القرن العشرين، ولكن بفعل فرض العقوبات الاقتصادية في فترة التسعينات تدهور النظام الصحي بشكل كبير جداً، وتحوّل الى نظام التمويل الذاتي مما أدى الى تدني نوعية الخدمة الصحية وارتفاع كلفتها بالنسبة للمواطنين. ويلاحظ من الشكل ادناه انخفاض نسب الانفاق الصحي الى إجمالي الانفاق العام، وكذلك تدنيها مقارنة مع الدول الأخرى، انظر الشكل (1)

الشكل (1) الأنفاق الصحي للشخص الواحد لمجموعة من الدول لعام 2017

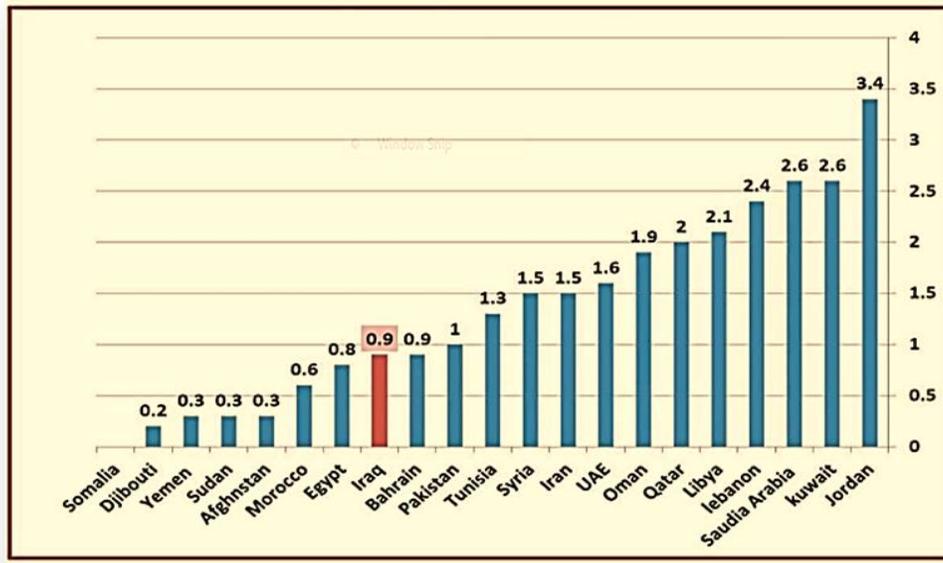


المصدر: وزارة الصحة والبيئة، الوضع الصحي في العراق التحديات وأولويات العمل. بغداد: مطابع دائرة العيادات الطبية للطباعة، 2019، ص12.

من الشكل (1) نلاحظ تدني نسبة الانفاق الصحي بالنسبة للفرد الواحد في العراق مقارنة بالدول الأخرى، فقد بلغت قيمة هذا الانفاق (154) دولار، مقارنة ب (366) دولار للشخص الواحد في إيران، و (257) دولار في الأردن، لقد أدى اهمال القطاع الصحي من

قبل الحكومات المتعاقبة والانفاق المتدني ولا سيما في السنوات الأخيرة فقدان مرتكزات الاستدامة وقلة الموارد البشرية وسوء توزيعها، الامر الذي خلق فجوات كبرى في الخدمات الصحية والوقائية والعلاجية، وهكذا فإن الإخفاقات في المجال الصحي ناجمة عن النقص في اعداد الأطباء والكوادر التمريضية ويوضح الشكل (2) ان العراق يمتلك نصف الكوادر الطبية على وفق المعايير العالمية لأداء الخدمة الصحية بكفاءة. ويتزامن ذلك مع سوء توزيع الكوادر الصحية على المؤسسات المختلفة، فيلاحظ هيمنة عدد من المؤسسات على النسب الأعظم من هذه الكوادر وحرمان الأخرى من الحد الأدنى المقبول لإدارة المؤسسة وتشغيلها، فضلاً عن نقص عدد المستشفيات والمراكز الصحية بالنسبة لعدد السكان، إذ بلغ عدد المراكز الصحية بنوعها الرئيسي والفرعي حوالي (2765) أي (7.2) لكل 100.000 نسمة، وناهز عدد المستشفيات حوالي (281) أي (0.7) لكل 100.000 نسمة، كذلك يعاني النظام الصحي من نقص المستلزمات والأجهزة التي ينعكس سلباً على جودة الخدمة الصحية المقدمة. (وزارة الصحة والبيئة، 2019 الصفحات 9-13)

الشكل (2) عدد الأطباء في العراق مقارنة مع دول المنطقة  
(عدد الأطباء لكل 1000 من السكان 2007-2017)



المصدر: وزارة الصحة والبيئة، الوضع الصحي في العراق التحديات وأولويات العمل. بغداد: مطابع دائرة العيادات الطبية للطباعة، 2019، ص13.

جدول (10) تطور نسب الانفاق الصحي في العراق للمدة 1990-2018

السنة	الانفاق على الصحة (مليون دينار)	نسبة الانفاق على الصحة من إجمالي الانفاق %	السنة	الانفاق على الصحة (مليون دينار)	نسبة الانفاق على الصحة من إجمالي الانفاق %
1990	312	2.74	2005	720340	2.71
1991	322	2.05	2006	826669	2.46
1992	449	1.73	2007	1116214	2.76
1993	724	1.44	2008	2697013	3.11
1994	2333	1.35	2009	4133634	5.97
1995	5731	0.94	2010	5672442	6.12
1996	4717	0.93	2011	572244283	0.59
1997	8999	1.68	2012	574023395	0.93
1998	11594	1.40	2013	675043100	4.87
1999	11611	1.39	2014	—	—
2000	13198	1.145	2015	541729229	4.53
2001	13234	0.88	2016	512900272	4.84
2002	9774	0.55	*2017	15036119422	14.93
2003	166143	5.61	*2018	14498114220	13.91
2004	647600	2.01			

المصدر: جمهورية العراق، وزارة المالية، دائرة الموازنة، تقارير خاصة بالدائرة.  
ملاحظة: في عامي 2017، 2018 تم دمج وزارة الصحة مع وزارة البيئة لذلك كانت التخصيصات أكبر وانعكست على النسبة.

3- **مؤشر المعيشة:** يعد هذا المؤشر مقياساً لتقييم أداء الخطط التنموية فهو يعكس جودة تطبيق السياسات الاقتصادية، ويعتمد على متغيرين هما مستوى الدخل وطريقة توزيعه، ويتم استخدام معامل جيني لقياس فجوة توزيع الدخل إذ كلما ازداد مستوى التفاوت في التوزيع انخفض مستوى المعيشة، ويلاحظ من الجدول أدناه انخفاض مستوى المعيشة للمدة (1990-2006)، بفعل زيادة مستوى التفاوت في التوزيع الذي يعكسه ارتفاع معامل جيني من (0.37) عام 1990 الى (0.59) عام 2002 والذي لم يتحسن الا في سنة 2003، عاود بعدها الارتفاع ليستقر عند (0.39) عام 2018 كما هو واضح في الجدول (11)، والذي شهد تذبذباً خلال المدة (2007-2018) نتيجة تخفيض المدفوعات التحويلية للفئات الفقيرة، كما ان عدم المساواة قد زاد حيث ارتفعت قيمة معامل جيني المحتسبة، وبالتالي اقتراب الكثير من الدخول الى مستوى خط الفقر مع استمرار انخفاض متوسط الاجر الحقيقي.

جدول (11) قيمة معامل جيني\* في العراق للمدة (1990-2018)

السنة	معامل جيني G
1990	0.374
1991	0.391
1992	0.409
1993	0.429
1994	0.454
1995	0.481
1996	0.509
1997	0.539
1998	0.540
1999	0.550
2000	0.570
2001	0.580
2002	0.590
2003	0.389
2004	0.410
2005	0.420
2006	0.389
2007	0.338
2012	0.366
2014	0.380
2018	0.396

المصدر: قصي عبود الجابري، وراجي محيل الخفاجي، الفقر والتفاوت في توزيع الدخل في الاقتصاد العراقي (محاولة للقياس والتحليل)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، السنة التاسعة، العدد الثامن والعشرين، 2011، ص 164.  
جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، مسح أحوال المعيشة في العراق (2004، 2007، 2012، 2014، 2018).

**ثانياً / طبيعية القيم الاجتماعية الموروثة:** نتيجة الظروف الأمنية والاقتصادية القاهرة تعرض المجتمع العراقي الى تحطم بنائه الحضري و بروز الولاءات القنوية، العرقية والطائفية وترجيحها على الولاء الوطني الاشملي، مما قاد الى تفوق نسبي وانعزال قهري

حساب المساحة المحصورة بين منحنى لورنز وبين خط المساواة (الخط القطري الواصل بين نقطة الاصل \* والنقطة وضرب هذه المساحة ب 2)، وذلك لأن مساحة المثلث المحصورة بين خط التساوي والإحداثيين الأفقي والعمودي تساوي 0.5، لذا فإن معامل جيني ينحصر بين الصفر والواحد، حيث يكون صفراً عندما ينطبق منحنى لورنز على خط التساوي وتكون المساحة مساوية للصفر ويكون عندها توزيع الدخل متساوياً لجميع أفراد المجتمع (التوزيع الأمثل للدخل)، بينما يكون معامل جيني مساوياً للواحد عندما ينطبق منحنى لورنز على الخط الأفقي والخط العمودي وتكون المساحة بين خط التساوي ومنحنى لورنز تساوي 0.5 وتكون عندها قيمة معامل جيني مساوية للواحد الصحيح وفي هذه الحالة يكون توزيع الدخل في أسوأ أحواله، أي أنه كلما كانت قيمة معامل جيني صغيرة كلما كانت عدالة توزيع الدخل أفضل.

للمكونات الاجتماعية، وكان لهذه العملية تأثير واسع على النشاط الاقتصادي ومسارات تطوره وتَشويه الثقافة الاجتماعية، واضعاف آليات التنشئة الاجتماعية الامر الذي نتج عنه الظواهر الآتية: (موسى، 2017 صفحة 54)

- شيوع القيم الطائفية داخل المؤسسات الحكومية والاجتماعية.
- ضعف الشعور الوطني وهيمنة ثقافة اللامبالاة وعدم الانتماء.
- انهيار المنظومة القيمية مع هيمنة الشعور بالإحباط واليأس.
- تفشي الرشوة والتزوير، ومأسسة الفساد المالي والاداري.
- تشويه هياكل مؤسسات الدولة، وضعف ثقة المواطن بها.

**ثالثاً / ضعف الإدارة العامة والأداء المؤسسي:** يعد توفر الإدارة الكفؤة من

العوامل المهمة في تحقيق الدفع التنموي، وبالإشارة الى ما شهده العراق يلاحظ فقدان أسس الكفاءة للإطار المؤسسي الذي ارتبط بالعادات والتقاليد الموروثة والبنى الاجتماعية التقليدية، الدينية والقبلية. (البصام، 2017 صفحة 76)

لقد كان العراق قبل عام 1991 يمتلك مكانة متميزة في الشرق الأوسط من حيث المقدرة على إدارة القطاع العام، إذ امتلك كادر خدمة مدنية ذات كفاءة وتدريب عاليين كما كان لديه سياسة اقتصادية واضحة وبرنامج رعاية اجتماعية نافذ، بمعنى امتلاكه مقدرة مؤسسية جيدة، لكن الحروب والحصار والعزلة الدولية والنزاعات الداخلية كلها عوامل دفعت باتجاه ضعف الاستثمارات في مجال إدارة القطاع العام، وبدأت القدرات الإدارية للخدمة المدنية بالتدني، كما رافق ذلك ارتفاع كبير في اعداد العاملين في القطاع العام بفعل انعدام الفرص البديلة في القطاع الخاص مما خلق تضخماً في الجهاز الإداري مع تدني في مستوى الإنتاجية وتفشي الفساد في مؤسسات الدولة مع ضعف (الحوكمة) الاقتصادية والذي يعود بالأساس الى ضعف فاعلية وكفاءة الحكومة في الإدارة العامة وعدم قدرتها على تقديم الخدمات اللازمة وتحمل مسؤولياتها التنظيمية. (الشركاء الدوليون في العراق، 2010 صفحة 17)، وقد تعمق هذا الوضع بابتعاد الإدارة الحكومية عن منطق الحساب الاقتصادي والتصرف بكفاءة في استخدام الموارد العامة مما أدى الى استمرارية الإخفاق والانفصام بين البرامج الحكومية والتخصيصات الاستثمارية في الموازنة العامة.

(خطة التنمية الوطنية 2018-2022، 2018 صفحة 8)

ويشير مسح الخدمة المدنية الى التضخم في اعداد العاملين في القطاع العام إذ بلغ ما يقارب (2.8) مليون شخص الامر الذي يتعارض مع أنظمة الخدمة المدنية الطبيعية، وهكذا تُعد قضية ضعف الأداء للإدارة العامة من القضايا المؤثرة في عملية البناء التنموي.

(الشركاء الدوليون في العراق، 2010 صفحة 51)

**رابعاً / ضعف مؤشرات الحكم الرشيد:** يختلف مفهوم الحكم الرشيد عند أصحابه والمروجين له، ومع تباينهم في تحديد مدياته واهدافه الا ان هناك اتفاق واجماع حول مقاييس جودته والتي تُعد مرجعاً للدول والجهات المانحة، تعتمد عليه في تحديد

الدول المُستحقة للدعم والمساندة، وقد حدد البنك الدولي في عام 1996 من خلال المؤشر العالمي للحكومة (WGI) مجموعة من مبادئ الحكم الرشيد يبينها الجدول ادناه: (المطوري، 2014 صفحة 71)، ويمكن لمؤشرات الحكم الرشيد ان تُسهم في تحفيز البلدان النامية على مكافحة الفساد وتطوير الاقتصاد. (Sharma, 2008 p. 1)، ويتم اعطاء المؤشرات المشار اليها درجات تتراوح بين (-2.5، +2.5) وتُمثل الدرجات السالبة الحالات المتحرفة، أما الدرجات الموجبة فهي الوضع الأمثل لأنظمة الحكم المرغوبة. (عارف، 2016 صفحة 162)، ومن خلال الجدول ادناه يمكننا التعرف على موقع العراق في هذا الخصوص مقارنة بالمؤشرات الدولية المعيارية.

جدول (12) وضع مؤشرات الحكم الرشيد في العراق للمدة (1996-2018)

مؤشرات الحكم السنة	مكافحة الفساد	حكم القانون	فعالية الحكومة	الجودة التنظيمية	الرأي والمسالة	الاستقرار السياسي
1996	-1.60	-1.56	-2.09	-2.15	-1.96	-1.82
1998	-1.43	-1.55	-1.95	-2.23	-1.94	-1.53
2000	-1.50	-1.39	-1.98	-2.20	2.01	-1.74
2002	-1.41	-1.51	-1.95	-1.99	-2.05	-1.61
2003	-1.21	-1.83	-1.70	-1.41	-1.50	-2.39
2004	-1.48	-1.71	-1.59	-1.66	-1.64	-3.18
2005	-1.37	-1.63	-1.63	-1.35	-1.30	-2.69
2006	-1.45	-1.84	-1.72	-1.39	-1.28	-2.83
2007	-1.46	-1.77	-1.57	-1.32	-1.13	-2.77
2008	-1.46	-1.70	-1.24	-1.15	-1.10	-2.47
2009	-1.33	-1.56	-1.18	-1.01	-1.02	-2.18
2010	-1.26	-1.45	-1.20	-1.05	-0.99	-2.24
2011	-1.17	-1.45	-1.13	-1.09	-1.07	-1.85
2012	-1.22	-1.46	-1.11	-1.25	-1.08	-2.01
2013	-1.28	-1.45	-1.10	-1.24	-1.06	-2.48
2014	-1.33	-1.33	-1.11	-1.25	-1.14	-2.26
2015	-1.37	-1.42	-1.25	-1.24	-1.13	-2.31
2016	-1.39	-1.63	-1.27	-1.13	-1.02	-2.31
2017	-1.37	-1.64	-1.26	1.20	-1.05	-2.31
2018	-1.40	-1.76	-1.32	-1.22	-0.99	-2.56

The Worldwide Governance Indicators, 2018 Update, Aggregate Governance Indicators1996-2018 [www.govindicators.org](http://www.govindicators.org)

ملاحظة: يتم حساب المؤشرات أعلاه وفق استمارات الاستبيان.

ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ:

1. تشير البيانات في الجدول الى المعيار السالب لجميع البيانات طيلة مدة الدراسة، وهذا يعني ان الطريق لا زال طويلاً امام العراق لمكافحة الفساد، إذ انه لا يزال يعاني من ضعف الأدوات المستخدمة وعدم تناسبها مع حجم الفساد واستشرائه في مؤسسات الدولة كافة.

2. مؤشر حكم القانون، ويشهد هذا المؤشر تدهوراً، بفعل الاضرار التي لحقت بممتلكات المواطنين الخاصة، وتزوير ملكية البعض، كذلك ارتفاع نسبة الجريمة والعنف، مما جعل الالتزام بالقانون واحترامه امراً متعذراً.

3. فعالية الحكومة، وتُشير بيانات الجدول الى ان العراق لا يزال في إطار المعيار السلبي وينحدر نحو الأسوأ بفعل اتساع معالم الفساد، وهذا يدل على عدم قدرة الحكومة على تنفيذ سياسات واضحة المعالم.

4. مؤشر الجودة التنظيمية، وتشير المعطيات ايضاً الى انخفاض مؤشراتها نتيجة الأداء السيء للمؤسسات الحكومية.

5. مؤشر الرأي والمساءلة، ويضمّن هذا المؤشر ابداء الرأي والتصويت من قبل المواطنين على وفق مبدأ حرية التعبير، اما المساءلة فهي تحمل الافراد والمنظمات المسؤولية عن افعالهم وهو لا زال سالباً طيلة المدة (1996-2018)

6. مؤشر الاستقرار السياسي، ويلاحظ اتجاه الأرقام نحو الاتجاه السلبي بعد عام 2003، ويرجع ذلك لتفشي ظاهرة الاحتراب السياسي والإرهاب الطائفي التي عملت على تقويض إمكانية الارتقاء بمؤشرات الحكم الرشيد.

من هنا نستنتج ان مؤشرات الحكم الرشيد في العراق تسهم في تشكل عوامل الإخفاق التّناموي وهذا ما يمكن تشخيصه من قراءة المشهد الاقتصادي العراقي، وما تشخصه لنا التقارير الدولية من جانب اخر، إذ احتل العراق مرتبة متقدمة في قائمة الدول الأكثر هشاشة أي الدول التي منيت بالإخفاق، وقد تم تصنيفه ضمن الحدود القصوى من الهشاشة (درجة التحذير القصوى) أي ذات مخاطر عالية جداً، إذ جاء بالمرتبة 13 عالمياً والخامسة عربياً، وحظي بدرجة اجمالية مقدارها 99.1 من مجموع 120 درجة لعام 2019.

ومن خلال قراءتنا للتجربة التّناموية في العراق نجد ان هنالك عوامل داخلية تفاعلت مع العوامل الخارجية، ونتجت عنها جوانب سلبية أدت الى تصنيفها ضمن التجارب الفاشلة، إذ تفاعلت عوامل اقتصادية وأخرى اجتماعية فضلاً عن التحديات الأمنية والسياسية والمؤسساتية، لإحباط الجهود الرامية لتنفيذ الخطط التّناموية فتفشيت ظاهرة الفساد والمحسوبية التي قتلت روح الابداع والمبادرة الفردية والمنافسة، وبذلك أحبطت الفرص التّناموية وتشوّهت القيم الثقافية والمجتمعية، وحجبت الفرص الاستثمارية عن القطاع الخاص.

## الاستنتاجات و التوصيات

### الاستنتاجات

1- تباين مساهمة القطاعات الاقتصادية في توليد الناتج المحلي الإجمالي، وتصدر قطاع النفط والتعدين والمقالع هيكل المساهمة، حتى يمكن القول بان الاقتصاد العراقي اقتصاد نفطي بامتياز.

- 2- اختلال هيكل التعليم وتدني نوعيته فضلاً عن اتساع الفجوة بين مراحل التعليم الابتدائي والمتوسط والاعدادي من حيث معدلات الالتحاق مما أدى الى استثناء العراق من مؤشر جودة التعليم الصادر عن المنتدى الاقتصادي لعام 2019 لافتقاره الى معايير الجودة.
- 3- لا تتناسب حصة القطاع الصحي من الموازنة العامة مع احتياجات الفرد، وكذلك لا تتماشى مع المعايير العالمية.
- 4- ضعف فاعلية وكفاءة الحكومة في الإدارة العامة وعدم قدرتها على تقديم الخدمات اللازمة وتحمّل مسؤولياتها التنظيمية.
- 5- ان مؤشرات الحكم بعيدةً عن حفز الفعل التنموي في العراق الذي يحتل مرتبة متقدمة في قائمة الدول الأكثر هشاشة، أي الدول التي مُنيت بالإخفاق، فقد تم تصنيفه ضمن الحدود القصوى من الدول الهشة (درجة التحذير القصوى) ذات المخاطر العالية جداً، فهو جاء بالمرتبة 13 عالمياً والمرتبة 5 عربياً، وبلغت درجته الاجمالية 99.9 من مجموع 120 درجة لعام 2019.

### التوصيات

- 1- اجراء خطوات سريعة باتجاه تغيير هيكل الاقتصاد والتخلص من الريعية التي تجعل الاقتصاد رهينة للعوامل والضغطات الخارجية، منها إجراءات في المدى القصير تتضمن:
  - اصلاح النظام الضريبي وتوسيع الضريبة والحد من التهرب الضريبي، وتحديد أسعار جديدة للضرائب تنسجم والقدرة التكليفية للشخص.
  - إعادة هيكلة الصناعات المملوكة والتحول التدريجي نحو القطاع الخاص.
  - ترشيد الموارد المالية من خلال ضبط النفقات التشغيلية.
  - تعبئة المدخرات المحلية.
 وأخرى إجراءات على المدى البعيد وتتضمن:
  - انشاء صندوق الثروة السيادي.
  - تنشيط القطاعات الاقتصادية.
  - الاستثمار في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- 2- دعم الإطار المؤسسي واعادة هيكلة المؤسسات بالشكل الذي يتيح الفرصة لاختيار الأفضل لمتخذي القرار القائم على أسس الكفاءة والموضوعية والاستقلالية بعيداً عن الولاءات والانتماءات الضيقة.
- 3- وضع منهج عمل للمسار التنموي يقوم على مقومات أساسية تستند على فلسفة اقتصادية واضحة ومحددة، ثم وضع استراتيجية مستقرة بعيدة عن تأثيرات الموقف السياسي، وسينعكس ذلك في تبني سياسات اقتصادية متناسقة ومتكاملة.

- 4- الإسراع في تنفيذ المشاريع الاستثمارية للتوافر على منظومة شاملة ومتكاملة من البنية التحتية.
- 5- بناء الدولة الإنمائية القادرة على التصدي للزمات، ويتم ذلك من خلال اختيار الأشخاص (النخبة) الذين يتصفون بالإخلاص والكفاءة والنزاهة.
- 6- انشاء صناديق الثروة السيادية الذي أصبح ضرورة في ظل تزايد الازمات الاقتصادية، والغاية منها هي استثمار الفوائض النفطية في مجالات استثمارية على الصعيدين الداخلي والخارجي ليؤمن عوائد مستديمة ويضمن عدالة التوزيع بين الأجيال.
- 7- تفعيل دور القطاع الخاص الوطني وخاصة في هذه المرحلة لتمويل المشاريع الاستثمارية.

### المصادر:

- 1- ابراهيم مهدي عارف. 2016. اثر الحكم الرشيد في التنمية الاقتصادية من منظوراسلامي بالاشارة الى امكانية تطبيقه في اقليم كردستان العراق . مجلة جامعة التنمية البشرية . المجلد 2، 2016، المجلد العدد 4 .
- 2- بي جانغ خونغ. 2016. التنين يحلق دراسات حول الاستثمارات الصينية الخارجية. مكان غير معروف : ترجمة حميده محمود فرج، 2016.
- 3- حسين عجلان حسن. 2017. تنوع قدرات الاقتصاد العراقي في ظل الهيمنة الربيعية الواقع الراهن والحسابات المستقبلية. مجلة المنصور. العدد 27، 2017.
- 4- حمدية شاكر مسلم. 2016. تحليل بعض مؤشرات التنمية البشرية في اطار العدالة التوزيعية للعراق (2003-2013) . مجلة العلوم الاقتصادية والادارية. 94، 2016، المجلد 22.
- 5- حيدر نعمة بخيت. 2015. التحويلات الاجتماعية ودورها في اعادة توزيع الدخل في العراق . مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية . الحادي عشر، 2015، المجلد المجلد التاسع، العدد 32.
- 6- دارم البصام. 2017. السياسات التنموية وتحديات الثورة في الاقطار العربية . بيروت : الطبعة الاولى، المركزالعربي للابحاث ودراسة السياسات، 2017.
- 7- احمد ابراهيم مهدي. 2017. النهضة الاقتصادية في كوريا الجنوبية وامكانية محاكاتها في العراق. مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية. المجلد الرابع عشر، 2017، المجلد العدد الثالث.
- 8- احمد جاسم المطوري. 2014. دور اللامركزية والحكم الرشيد في الاقتصاد العراقي للفترة 2012-2013. العلوم الاقتصادية. مجلد 36، 2014، المجلد العدد 9.
- 9- اديب قاسم شندي. 2015. استشراف مستقبل الاقتصاد العراقي . واسط : اسم غير معروف، 2015.
- 10- سالم توفيق النجفي. 2006. التنمية البشرية في العراق قيود الماضي وسياسات المستقبل . مجلة دراسات اقتصادية فكرية . العدد 42، 2006، المجلد السنة التاسعة .
- 11- سمير امين. 2003. ما يعد الرأسمالية المتهالكة . بيروت : دار الفارابي للنشر ، الطبعة الاولى، 2003.

- 12- عبد الرحمن نجم المشهداني. 2020. اقتصاد العراق بين أزمة كورونا وانهيار اسعار النفط العالمية وتأثيراتها على بناء الموازنة الاتحادية. تركيا : تقرير عن مركز صنع السياسات للدراسات الدولية والاستراتيجية، 2020.
- 13- عبد الكريم احمد جميل. 2017. التنمية البشرية الحديثة . الطبعة الاولى : دار الجنادرية للنشر، 2017.
- 14- عبد المطلب عبد مهدي موسى. 2017. ظاهرة العنف السياسي بعد عام 2003 دراسة في الاسباب وسبل المواجهة. بغداد : اسم غير معروف، 2017.
- 15- علياء حسين الزركوش. 2013. تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية في العراق للمدة 1990-2010. بغداد : رسالة ماجستير غير منشورة من الجامعة المستنصرية ، كلية الادارة والاقتصاد، 2013.
- 16- فارس كريم بريهي. 2017. الاختلال الهيكلي للميزان التجاري العراقي للمدة 1994-2014. مجلة العلوم الاقتصادية والادارية . 101، 2017، المجلد 23.
- 17- فاروق القاسم. 2010. النموذج النزويجي ادارة المصادر البترولية. الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2010.
- 18- فائز صالح اللهيبي. 2013. اشكالية بناء الهوية الوطنية . مركز الدراسات الاقليمية. 5، 2013.
- 19- فراح رشيد. 2018. الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) اداة للادارة الحديثة في المرافق العمومية وانشاء مشاريع البنية التحتية . الاردن : اليازوري، 2018.
- 20- فلاح حسن ثويني وخالد ناشور العطواني. 2018. صناديق الثروة السيادية ودورها التنموي. بغداد : بيت الحكمة، 2018.
- 21- كامل كاظم بشير الكناني. 2013. ارجوحة التنمية في العراق، بين أرث الماضي وتطلعات المستقبل نظرة في التحليل الاستراتيجي . بغداد : الطبعة الاولى ، دار الدكتور للعلوم ، 2013.
- 22- كمال امين الوصال. 2018. البنية التحتية والاستثمارات العامة في العالم العربي بين ضرورة التطوير ومعضلة التمويل. بيروت : الطبعة الاولى ، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، 2018.
- 23- مهدي صالح دؤاي. 2011. قبل مغادرة المستقبل :رؤى تحليلية معاصرة لاستشراف مستقبل الاقتصاد العراقي. بغداد : دار الكتب والوثائق في بغداد، 2011.
- التقارير والدوريات
- 1- الامم المتحدة الاسكوا. 2015. اعادة النظر في نموج التنمية. مكان غير معروف : شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، 2015.
- 2- البنك الدولي. 2012. توفير فرص العمل عن طريق الاستثمارات في البنية التحتية. 2012.
- 3- التقرير الوطني للتنمية البشرية . 2014. شباب العراق : تحديات وفرص. العراق : الطبعة الاولى ، وزارة التخطيط، وبيت الحكمة، برنامج الامم المتحدة الانمائي، الاسكوا، 2014.
- 4- الشركاء الدوليون في العراق . 2010. كتاب ملخص اوضاع العراق. مكان غير معروف : الامم المتحدة، 2010.

- 5- الشركاء الدوليون في العراق. 2010. ملخص أوضاع العراق . بغداد : مجموعة دول بريطانيا وكندا وفرنسا، 2010.
- 6- تقرير التنمية الانسانية العربية . 2016. الشباب وآفاق التنمية الانسانية في واقع متغير . نيويورك : الصادر عن برنامج الامم المتحدة الانمائي المكتب الاقليمي للدول العربية، 2016.
- 7- خطة التنمية الوطنية 2018-2022. 2018. ارساء اسس دولة تنموية فاعلة ذات مسؤولية اجتماعية. بغداد : وزارة التخطيط ، 2018.
- 8- وزارة التخطيط. 2009. خطة التنمية الوطنية 2010-2014. بغداد : جمهورية العراق، 2009.
- 9- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي. 2019. مؤشرات التربية والتعليم . مكان غير معروف : خطة التنمية 2018-2022، 2019.
- 10- وزارة الصحة والبيئة . 2019. الوضع الصحي في العراق التحديات وأولويات العمل . بغداد : مطابع دائرة العيادات الطبية للطباعة ، 2019.
- 11- استراتيجية التنمية الوطنية لدولة قطر. 2011. خطة التنمية 2011-2016. قطر : الامانة العامة للتخطيط التنموي، 2011.

### المصادر الاجنبية

- 1- **Human Development Report . 1998.** Development Program(1998) . New York : United Nations،1998.
- 2- **Conde،Carlos. 2016.** Project Insights Promoting Investment The OECD Iraq Project GLOBAL RELATIONS. s.l : Global Relations Secretariat Email: Carlos.Conde@oecd.org،2016.
- 3- **Idris،Iffat. 2018.** Inclusive and sustained growth in Iraq . GSDRC،University of Birmingham : s.n،2018.
- 4- **Sharma،Alina Rocha Menocal and Bhavna. 2008.** JOINT EVALUATION OF CITIZENS،VOICE ANDACCOUNTABILITY. London : Synthesis Report،Ministry of International Development،2008.
- 5- **Soyaltin،Digdem. 2017.** europeanization good governance and corruption in the public sector :the case of turkey. London : s.n،2017.
- 6- **United Nations Development Program . 2000.** Human Development Report. New York : s.n،2000.
- 7- **United Nations Development Program. 1998.** Human Development Report. New York : s.n،1998.